الصباح الاقتصادية
AL-SABAH

No. 4097 | الخميس | 8 ربيع الأول 1443 هـ | 14 أكتوبر 2021 م | السنة الرابعة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

نشاط الشركات ونمو معدلات التوظيف "نقطة ضعف" رغم عودة الاقتصاد الكويتي للتعافي

«الوطني»: ارتفاع مخاطر السيولة يدفع الحكومة للتركيز على الاستدامة المالية

الناتج المحلي الإجمالي الكويتي انكمش 8.9 في المئة ويعد أكبر تراجع يشهده منذ 2009

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ"الوطني" أن الاقتصاد الكويتي بدأ يتعافى ببطء من جائحة كوفيد-19 وذلك بدعم من انتعاش الاستهلاك وارتفاع أسعار النفط. كما ساهم تزايد إنتاج النفط تدريجياً، وفقا لحصص الإنتاج التي وضعتها منظمة الأوبك وحلفائها، في دعم نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي. إلا أن نشاط الشركات ونمو معدلات التوظيف تعد من نقاط الضعف الملحوظة. ونظرا للعجز المتوالي الذي سجلته الميزانية الحكومية، فقد أدى الاستنفاد شبه التام لأصول صندوق الاحتياطي العام إلى زيادة مخاطر السيولة، إلا أن هذا الوضع ساهم أيضاً في تعزيز اتجاه صانعي السياسات نحو تطبيق سياسات إصلاح الاقتصاد الكلي واستدامة المالية العامة.

وجاء تعافي الاقتصاد الكويتي ببطء من آثار جائحة العام الماضي، وهو العام الذي اتسم بالانخفاض الحاد في الاستهلاك الخاص والإنفاق الاستثماري الحكومي، وإغلاق أنشطة الأعمال، وتسريح العمالة الوافدة، تزامناً مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط. إذ انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.9%، فيما يعد أكبر تراجع يشهده منذ عام 2009، نتيجة انكماش كل من القطاعين النفطي وغير النفطي بنحو 8.9% في أساس سنوي، في أغسطس). كما تأثر سوق العمل برحيل الآلاف من العمالة الوافدة، خاصة من ذوي المهارات المنخفضة خلال الجائحة، في حين تراجع معدل توظيف المواطنين في القطاع الخاص عن مستويات عام 2019 (2.7%- إلى 62.296 في النصف الأول من عام 2021). وسوف تحرص السلطات على عكس هذا الاتجاه، كما تشير تصورات الحكومة أيضاً إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص ضمن خطط التنمية الاقتصادية.

رسم بياني يوضح الإنفاق الاستهلاكي والائتمان الممنوح للقطاع الخاص

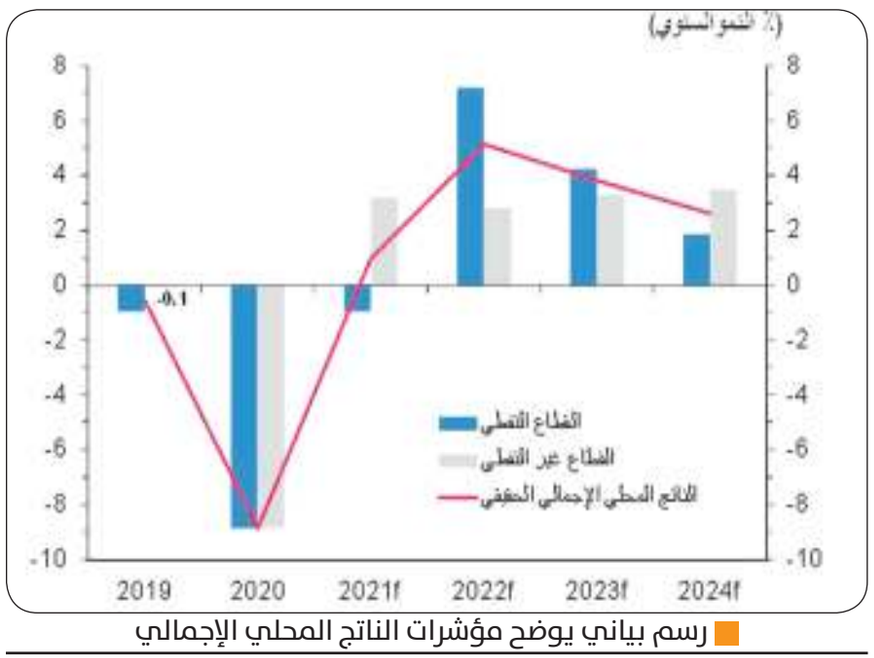

رسم بياني يوضح مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي

الأوبك تخفف تخفيضات الانتاج

سيتيح قرار الأوبك وحلفائها المتعلق بتقليص تخفيضات الإنتاج إمكانية تلبية الطلب العالمي المتزايد على النفط، مما يمكن الكويت من رفع إنتاج النفط الخام وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي، لينمو بالمتوسط بنسبة 4.4%، على أساس سنوي، ظل خفض الأوبك وحلفائها لإنتاج النفط وفرض تدابير حظر التجول ودعم السياسة المالية المحدود للقطاعات الاقتصادية المختلفة. وعلى الرغم من ذلك، تحسنت آفاق النمو بدعم من ارتفاع أسعار النفط ونجاح برامج اللقاحات. ويعزى الفضل للطلب المحلي الذي كان السبب الرئيسي للانتعاش، إذ أظهرت أحدث البيانات نموا قوياً في الإنفاق الاستهلاكي (وفقا لـ كي نت + 23% على أساس سنوي) والائتمان الشخصي (11%+ على أساس سنوي). ومن المقرر أيضاً أن تتسارع وتيرة أنشطة تنفيذ المشاريع وذلك نظراً لإعطاء الحكومة الأولوية لمشاريع البنية التحتية الخاصة بالطرق والمستشفيات والمطارات.

نشاط القطاع الخاص ما يزال ضعيفاً

تراجعت أنشطة الشركات في ظل حالة عدم اليقين التي تعرضت لها أنشطة الأعمال والبيئة التنظيمية والسياسية. إذ نما ائتمان الشركات في عام 2021 على نحو باهت (0.3%+، على أساس سنوي، في أغسطس). كما تأثر سوق العمل برحيل الآلاف من العمالة الوافدة، خاصة من ذوي المهارات المنخفضة خلال الجائحة، في حين تراجع معدل توظيف المواطنين في القطاع الخاص عن مستويات عام 2019 (2.7%- إلى 62.296 في النصف الأول من عام 2021). وسوف تحرص السلطات على عكس هذا الاتجاه، كما تشير تصورات الحكومة أيضاً إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص ضمن خطط التنمية الاقتصادية.

توقعات بوصول متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.9 في المئة

خلال الفترة 2024-2022. وسوف يراعي منتجو النفط زيادة المعروض في السوق، لذلك ستكون مكاسب الإنتاج معتدلة . كما سيؤدي وصول مشروعي الوقود البيئي ومصفاة الزور لكامل طاقتهما الانتاجية، والتي ستضاعف فعلياً طاقة التكرير في الكويت، إلى زيادة إنتاج المشتقات المكررة ذات القيمة العالية في المدى المتوسط، مما يعزز الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنحو 0.9% إلى 3.2% في المتوسط. وبناء على ذلك، فمن المقرر أن يصل متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.9%.

اضطرابات سلاسل التوريد

تضاعف معدل التضخم تقريباً إلى 2.1% في عام 2020 على خلفية ضغوط سلسلة التوريد وارتفاع أسعار المواد الغذائية الدولية والطلب الاستهلاكي المكبوت. وقد يصل معدل التضخم إلى 2.6% هذا العام قبل أن يتباطأ في عام 2022. وفي حال فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% في عام 2023، وفقاً لبعض التقارير، فسيؤدي ذلك إلى رفع المستوى العام للأسعار في تلك السنة. كما سيتم الإبقاء على السياسة النقدية التيسيرية، إلا أنه من الممكن تشديدها قليلاً خلال الفترة المقبلة في ظل احتمال قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة بوتيرة بطيئة.

موازنة 2020 تسجل عجز قياسي

تسببت الصدمة المزدوجة لجائحة كوفيد19- وانخفاض أسعار النفط في ارتفاع مستوى العجز المالي، ليصبح بذلك سادس عجز تسجله الموازنة على التوالي، إذ وصل إلى مستوى قياسي بلغ 10.8 مليار دينار (33% من الناتج المحلي الإجمالي) في السنة المالية 2020/2021. وانخفضت الإيرادات بشكل حاد (39%- لتصل إلى 10.5 مليار دينار)، بينما نمت النفقات بمعدل هامشي (0.7%+ لتصل إلى 21.2 مليار دينار). وساهم تقليص الإنفاق الرأسمالي في تعويض ارتفاع النفقات المرتبطة بصفة رئيسية بجهود احتواء الجائحة. أما بالنسبة للنظرة المستقبلية، فبالرغم من أن ميزانية السنة المالية 2020/2021 تعتبر توسعية، إلا أننا نرى أن تخفيض النفقات هو الاحتمال الأقرب إلى التطبيق، إذ تبدو الحكومة جادة في البحث عن سبل للوصول إلى رفع فعالية الانفاق، وذلك في ظل قيامها مؤخراً بدراسة عدد من الآليات التي من شأنها أن تخفض النفقات وترفع من الإيرادات غير النفطية من خلال زيادة الرسوم، وحتى خفض الدعم، إضافة إلى بعض الخطط التي تقترح إعادة هيكلة القطاع العام بصورة شاملة. ونرى من وجهة نظرنا أنه وفقاً للتصور الأساسي، ستستغرق بعض الإصلاحات وقتاً أطول حتى تتحقق، إلا انه من المتوقع زيادة الإيرادات غير النفطية، والتي سوف تقتصر في بادئ الأمر على عوائد الضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة (قد تصل إلى حوالي 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي) بحلول عام 2023. لذلك، نتوقع انخفاض العجز المالي إلى نحو نصف القيمة التي تم تسجيلها في العام الماضي ليصل مستواه العجز إلى نحو 4.2 مليار دينار (10.3% من الناتج المحلي الإجمالي)، قبل أن ينخفض بشكل أكبر إلى 9.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024.

الاستدامة المالية

في فترة العجز المالي، أصبح التمويل من أبرز القضايا الحاسمة لواضعي السياسات، لا سيما بالنظر إلى إمكانية استنفاذ سيولة صندوق الاحتياطي العام وعدم إصدار قانون الدين الجديد. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مخاطر السيولة قصيرة الأجل وأكد على ضرورة وضع استراتيجية شاملة لتمويل العجز، وذلك

الاستنفاد شبه التام لأصول صندوق الاحتياطي العام تسبب في زيادة مخاطر السيولة

وفقاً لما ذكرته وكالة ستاندرد آند بورز في يوليو الماضي عندما قامت بخفض التصنيف الائتماني للكويت إلى درجة +A (والتي ما تزال درجة استثمارية قوية). وساهمت عملية مبادلة الأصول مع صندوق الأجيال القادمة وإعادة جدولة سداد الأرباح المتراكمة لدى مؤسسة البترول الكويتية، هذا بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط، في ضخ السيولة في صندوق الاحتياطي العام. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الحلول ما تزال مؤقتة خاصة في ظل اقتراب استحقاق جزء من السندات الدولية المصدرة في عام 2017 والبالغ قيمتها 3.5 مليار دولار، والتي يجب على الكويت سداداها في بداية عام 2022، مما قد يدفع نحو إقرار قانون الدين الجديد خلال الأشهر المقبلة.

وفي ظل توافر حوالي 700 مليار دولار في صندوق احتياطي الأجيال القادمة والانخفاض الكبير لمستويات الدين العام (12% من الناتج المحلي الإجمالي)، فإن الكويت تمتلك الموارد المالية اللازمة للوفاء بالتزاماتها بسهولة، ولكن من المأمول أن يتم تطبيق الإصلاحات الهيكلية اللازمة لإعادة تشكيل الاقتصاد، وتعزيز دور القطاع الخاص، والتوسع في تحويل الطاقة العالمية بعيداً عن الوقود الأحفوري.

«الغرفة» تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري مع كوسوفو

استقبل عبدالوهاب محمد الوزان - النائب الأول لرئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت وفهد يعقوب الجوعان - النائب الثاني للرئيس، صباح أمس الأربعاء، دونيكا جيرفالا - شوارتز - نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بجمهورية كوسوفو ورافقها لولزيم ميكو - سفير جمهورية كوسوفو لدى المملكة العربية السعودية، وحضر اللقاء حمد جراح العمر - نائب مدير عام الغرفة ومسؤولي الادارة التنفيذية.

بداية رحب عبدالوهاب الوزان بالوزيرة والوفد المرافق لها، ثم تطرق الى طبيعة العلاقات الاقتصادية المشتركة وسبل تطوير وتنمية عجلة التبادل التجاري، مشيراً إلى أهمية تعريف قطاع الأعمال في جمهورية كوسوفو وعرض الفرص الاستثمارية والتجارية المتاحة فيها من خلال اقامة الفعاليات الاقتصادية المختلفة مثل الندوات والمؤتمرات والمعارض التجارية، مؤكداً على استعداد الغرفة لتقديم كافة خدماتها المتاحة في سبيل تحقيق الاهداف الاقتصادية المنشودة.

ومن جانبها أعربت الوزيرة عن امتنانها للغرفة على حسن الاستقبال، مشيرة الى اهتماها بالالتقاء بالقطاع الخاص الكويتي والاستماع الى مرئياته حول سبل تطوير العلاقات الاقتصادية المشتركة، كما أكدت أن حكومة بلادها تعمل جاهدة على تحسين بيئة الأعمال واستغلال الثروات الطبيعية التي تتمتع بها كوسوفو خاصة في المجال الزراعي حيث تمتلك مساحات زراعية كبيرة غير مستغلة، وتطرقت الى بعض الأولويات الحكومية كتخفيض نسبة البطالة وتوفير فرص عمل مناسبة، منوهة الى أن غالبية شعب كوسوفو دون ال35 عاماً وهم ذوي مستوى تعليمي مرتفع وكفاءة عالية، الأمر الذي يجعل العنصر البشري أحد أهم الموارد التي يمكن توظيفها في مجال التصنيع.

جانب من الاجتماع

وبدوره، أوضح فهد الجوعان أن احصاءات التجارة الرسمية تشير الى أن حجم التبادل التجاري بين الكويت وكوسوفو دون المستوى المأمول وهذا يتطلب مضاعفة الجهود المشتركة في سبيل رفع الميزان التجاري، مؤكدا على استعداد القطاع الخاص الكويتي في عمل شراكات تجارية واستثمارية مع نظيره الكوسوفي في حال توافر بيئة الأعمال المناسبة.

ومن جانبه ، أوضح سفير جمهورية كوسوفو أن بلاده تدخل في عضوية اتفاقية التجارة الحرة في أوروبا الوسطى (CEFTA) والتي تهدف الى تسهيل حركة التجارة مع دول أوروبا الغربية، الأمر الذي يعتبر ميزة يمكن استغلالها في حركة النقل التجاري، ومن ناحية أخرى أشار الى أنه سنوياً يتم ادخال مايقارب 35 ألفاً من العنصر الشبابي في سوق العمل مما يجعل كوسوفو وجهة واعدة مجالات التصنيع المختلفة.

"العام" يصعد 19.47 نقطة

مؤشرات البورصة تحافظ على لونها الأخضر..و10 قطاعات تسجل ارتفاعاً

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأربعاء على ارتفاع مؤشر السوق العام 19ر47 نقطة ليبلغ مستوى 6874ر44 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر28 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 342ر2 مليون سهم تمت عبر 12659 صفقة نقدية بقيمة 49ر3 مليون دينار (نحو 157ر7 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 26ر69 نقطة ليبلغ مستوى 5737ر78 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر47 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 271ر3 مليون سهم تمت عبر 8536 صفقة نقدية بقيمة 21ر7 مليون دينار (نحو 67ر2 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 16ر63 نقطة ليبلغ مستوى 7459ر36 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر22 في المئة من خلال 70ر8 مليون سهم تمت عبر 4123 صفقة بقيمة نقدية بلغت 27ر6 مليون دينار (نحو 88ر3 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) نحو 12ر67 نقطة ليبلغ مستوى 5961ر2 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر21 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 176ر9 مليون سهم تمت عبر 4585 صفقة نقدية بقيمة 12ر7 مليون دينار (نحو 40ر6 مليون دولار).

وسجلت مؤشرات 10 قطاعات ارتفاعاً أمس بصدارة المواد الأساسية بنمو نسبته 4.49%، فيما تراجع الصناعة وحيداً بنحو 0.19%، في حين استقر قطاعا التكنولوجيا والرعاية الصحية.

وجاء سهم "عقار" على رأس القائمة الخضراء للأسهم المدرجة بنمو نسبته 10.11%، بينما تصدر سهم "ورقية" القائمة الحمراء متراجعاً بنحو 4.98%.

وحقق سهم "بيتك" أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 4.90 مليون دينار مُتراجعاً بنسبة 0.25%، فيما تصدر سهم "آن ديجيتال" نشاط الكميات بتداول 32.86 مليون سهم مُتراجعاً بنحو 1.22%.

قال رائد دياب، نائب رئيس إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية بشركة "كامكو إنفست"، إن السوق الكويتي حافظ على إغلاقه في المنطقة الإيجابية.وأوضح دياب أن التوقعات لا تزال جيدة بالنسبة للمرحلة القادمة مع ترقب النتائج المالية للشركات والبنوك المدرجة عن الربع الثالث من العام الحالي؛ للتأكيد على وتيرة التعافي بعد بلوغ المناعة المجتمعية والتحصين ضد فيروس كورونا (كوفيد-19).إلى ذلك، بحسب دياب، كان لصعود أسعار النفط في الفترة الأخيرة والذي وصل إلى أعلى مستوياته في ثلاث سنوات الصدى الإيجابي، وذلك لاعتماد ميزانية الكويت بشكل رئيسي على العائدات النفطية؛ ما سيعود إيجابياً على الاقتصاد الكلي للدولة.